

"الانفتاح" الجديد بين المهزلة الانتخابية وافلاس التسلط الانتهازي

أعلن النظام المغربي عن تنظيم الانتخابات لتجديد "المجالس البلدية والقروية والبرلمان". ومعلوم أن هذه المؤتمرات الانتخابية قد انتهت مدة صلاحيتها منذ أزيد من سنتين، وتم تمديد عمرها عبر مهزلة استفتاءية مفضوحة، في شهر ماي ١٩٨٠. والحقيقة أن النظام قد دخل في تحضير مسلسل "الانتخابي" الجديد منذ عدة أشهر، حيث دفع في اتجاه تفريخ "أحزاب" جديدة حول أتباعه لتميع الساحة السياسية. وقد نظمت هذه الأحزاب المصنوعة حملتها الانتخابية بوسائلها المعهودة: شراء الزبائن، المؤتمرات الاحتفالية.. هذا في نفس الوقت الذي أقدم فيه الحكم على تصعيد نهج القمع والخيانة منذ أن وضعت انتفاضة يونيو ٨١ حدا للمسلسل السابق.

مقدمات "المسلسل الجديد"

إن الاقدام على هذا "الانفتاح" الجديد قد جاء بعد مرحلة تجميد اضطر النظام الالتجاء إليها لمجموعة من الأسباب: - لقد كان النظام بحاجة إلى بعض الوقت لتطويق انعكاسات انتفاضة يونيو المجيدة، التي عقبها حالة استثناء غير معلنه، حيث لم يجد مخرجا من المآل التراجعي الذي وصل إليه مسلسله النخبوي، فنظم هجمة قمعية شاملة

اتخذت مظاهر متنوعة، مدشنا هذه السنة باغتيال المناضل البربري، ومصدرا من استفزازاته للمعتقلين وذويهم، في نفس الوقت الذي عمد فيه وبشكل سافر، الى منع جمعية حقوق الانسان من عقد مؤتمرها الوطني الاول، وانتهاك حرمة مقرها. ان هذه التحديات الخطيرة والسافرة لادنى وأبسط الحقوق الانسانية المعترف بها دوليا، ليست معزولة بل تندرج في اطار هجمة شاملة تصاعدت وتيرتها منذ عدة شهور، فالنظام لازال يحتفظ قيد الاعتقال التعسفي بالعديد من المناضلين والمسؤولين النقابيين والسياسيين، مدنيين منهم وعسكريين، في نفس الوقت الذي تصاعدت فيه حملة الطرد والتسريح ضد العمال، وخاصة منهم النقابيون.. ناهيك عن اوضاع العديد من المناضلين المختطفين الذين لايزال مصيرهم مجهولا.

كما تعرف الجامعة المغربية اوضاعا قمعية مماثلة، من عسكرة الجامعة وتطويرها بوليسيا الى اغلاق الكليات، مروراً برفض فتح الحوار مع المنظمة الطلابية الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، والاستمرار في اعتقال العديد من مناضليها. وتعرف الجمعيات الثقافية نفس الوضع، بتعصيد الرقابة على أنشطتها وعلى فروع اتحاد كتاب المغرب ومنع المهرجان السادس للشعر... كل هذا فضلا عن استمرار الرقابة والحظر على الصحافة الوطنية، وخرق حرمة المقرات الحزبية والنقابية..

كما استهدف التجميد المذكور توفير هامش أوسع للمناورة بخصوص القضية الوطنية، ثم ترتيب بعض الاوضاع على اثر محاولة الدليمي الانقلابية. - وأخيرا، قام جهاز القمع غداة اعلان الانتخابات، باعتقال العديد من المناضلين والمسؤولين الاتحاديين لمنعهم من حضور اجتماع حزبي، وقدم مجموعة منهم للمحاكمة بتهم ملفقة للتغطية عن الخلفية السياسية الحقيقية لهذه الاجراءات القمعية والارهابية، والتي تندرج في اطار تحضير "المناخ المناسب" لتمير اللعبة الانتخابية الجديدة.

"الاجماع" ضد الشعب

وهكذا يتضح مرة أخرى أن النظام الرجعي بالمغرب لم يخرج عن نهجه الدائم في مزاجية القمع الحقيقي مع الانفتاح المزيف. وإذا كانت الانتخابات التي تحضر لا تمثل، بالنسبة للنظام، سوى اجراء عابرا ضمن نهجه السياسي الثابت، فان تهافت بعض الاطراف عليها، بدون قيد ولا شرط، وبدون مبررات

هذه المرة من نوع القضية الوطنية، قد زاد في تعرية الطبيعة الانتهازية لشعار وسياسة "الاجماع الوطني"

ولعل من مظاهر انفضاح المهزلة الانتخابية مسبقا "فقدان حماس" الجماهير لهذه الانتخابات، وهو ما يتأسف له اصحاب الخط الانتخابي الانتهازي، متناسين أن "تجربة" العشر سنوات الاخيرة التي أطلق عليها زورا اسم "مسلسل التحرير والديموقراطية"، هو بالضبط تزايد وعي الجماهير الشعبية بالطابع النخبوي والهامشي لما يسمى بالمؤسسات التمثيلية، وادراكها لكون الديمقراطية المزعومة ليست سوى وسيلة لتثبيت المشروع المفقود للطبقة السائدة، وتحريف الصراع الاجتماعي عن مجراه الحقيقي. وان التحرير المزعوم لم يكن سوى مدخلا وغطاء لتكريس تفويت السيادة الوطنية، وتركيز الهيمنة الامبريالية عبر القواعد العسكرية والتبعية الاقتصادية والسياسية.

ولذلك، فان المساهمة في "المسلسل الديمقراطي" بمنطق وسياسة ما يسمى بالاجماع الوطني، انما يجعل من هذا الاجماع اجماعا ضد الشعب، ومحاولة لضرب ارادته وسيادته. ولذلك أيضا، فان المشاركة في "المؤسسات التمثيلية" الخاضعة للحكم المطلق، انما هي تزكية لهذا الحكم، مهما كان حسن النية أو الاعتبارات التكتيكية، ومهما كانت التبريرات التي تجلى بطلان اهمها، كمثال حجة "تمتين الجبهة الداخلية" الوهمية، ما دام النظام المغربي قد بين بالملحوس أنه لا يريد سلوك سياسة غير سياسة المساومة حول القضية الوطنية، واستخدامها ورقة لجلب الدعم الأمريكي لهياكله، والحفاظ على وجوده المهلهل.

غير أن المهزلة الانتخابية تجرى هذه المرة والخط التحريفي الدخيل على حركة التحرير الشعبية قد أفصح نهائيا عن عمالته وانتهازيته، وانجرافه مع الاجماع المشبوه الى غير رجعة.

وهنا لابد من القول أن من يرفض الديمقراطية داخل الاجهزة الحزبية وفي التعامل مع المناضلين، ويستعمل المناورة والتآمر بديلا عنها، لا يمكن أن يناضل من أجلها نضالا حقيقيا داخل المجتمع، وهذا ليس أمرا جديدا عند حفنة الانتهازيين المنتفعين الذين يريدون التسلط على تنظيمات الجماهير الشعبية، والتحدث باسمها زورا وبهتانا. وهنا لا ننسى ما كتبه الشهيد عمر بنجلون، عندما قال: "لقد تبين الى أي حد تتطلب المطالبة الديمقراطية في مسلسل الكفاح التحرري بعض الضرورات الملحوسة، ابتداء من الممارسة الديمقراطية داخل الحركات التقدمية نفسها".

اتخذت مظاهر متنوعة، مدشنا هذه السنة باغتيال المناضل البربري، ومصعدا من استفزازاته للمعتقلين وذويهم، في نفس الوقت الذي عمد فيه وبشكل سافر، الى منع جمعية حقوق الانسان من عقد مؤتمرها الوطني الاول، وانتهاك حرمة مقرها. ان هذه التحديات الخطيرة والسافرة لادنى وابسط الحقوق الانسانية المعترف بها دوليا، ليست معزولة بل تندرج في اطار هجمة شاملة تصاعدت وتيرتها منذ عدة شهور، فالنظام لازال يحتفظ قيد الاعتقال التعسفي بالعديد من المناضلين والمسؤولين النقابيين والسياسيين، مدنيين منهم وعسكريين، في نفس الوقت الذي تصاعدت فيه حملة الطرد والتسريح ضد العمال، وخاصة منهم النقابيون.. ناهيك عن اوضاع العديد من المناضلين المختطفين الذين لايزال مصيرهم مجهولا.

كما تعرف الجامعة المغربية اوضاعا قمعية مماثلة، من عسكرة الجامعة وتطويقها بوليسيا الى اغلاق الكليات، مروراً برفض فتح الحوار مع المنظمة الطلابية الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، والاستمرار في اعتقال العديد من مناضليها. وتعرف الجمعيات الثقافية نفس الوضع، بتصعيد الرقابة على أنشطتها وعلى فروع اتحاد كتاب المغرب ومنع المهرجان السادس للشعر... كل هذا فضلا عن استمرار الرقابة والحظر على الصحافة الوطنية، وخرق حرمة المقرات الحزبية والنقابية..

— كما استهدف التجميد المذكور توفير هامش أوسع للمناورة بخصوص القضية الوطنية، ثم ترتيب بعض الاوضاع على اثر محاولة الدليمي الانقلابية. — وأخيرا، قام جهاز القمع غداة اعلان الانتخابات، باعتقال العديد من المناضلين والمسؤولين الاتحاديين لمنعهم من حضور اجتماع حزبي، وقدم مجموعة منهم للمحاكمة بتهمة ملفقة للتغطية عن الخلفية السياسية الحقيقية لهذه الاجراءات القمعية والارهابية، والتي تندرج في اطار تحضير "المناخ المناسب" لتمرير اللعبة الانتخابية الجديدة.

"الاجماع" ضد الشعب

وهكذا يتضح مرة أخرى أن النظام الرجعي بالمغرب لم يخرج عن نهجه الدائم في مزاجعة القمع الحقيقي مع الانفتاح المزيف. وإذا كانت الانتخابات التي تحضر لا تمثل، بالنسبة للنظام، سوى اجراءا عابرا ضمن نهجه السياسي الثابت، فان تهافت بعض الاطراف عليها، بدون قيد ولا شرط، وبدون مبررات

هذه المرة من نوع القضية الوطنية، قد زاد في تعرية الطبيعة الانتهازية لشعار وسياسة "الاجماع الوطني"

ولعل من مظاهر انفصاح المهزلة الانتخابية مسبقا "فقدان حماس" الجماهير لهذه الانتخابات، وهو ما يتأسف له أصحاب الخط الانتخابي الانتهازى، متناسين ان "تجربة" العشر سنوات الاخيرة التي أطلق عليها زورا اسم "مسلسل التحرير والديموقراطية"، هو بالضبط تزايد وعي الجماهير الشعبية بالطابع النخبوي والهامشي لما يسمى بالمؤسسات التمثيلية، وادراكها لكون الديمقراطية المزعومة ليست سوى وسيلة لتثبيت المشروع المفقود للطبقة السائدة، وتحريف الصراع الاجتماعي عن مجراه الحقيقي. وان التحرير المزعوم لم يكن سوى مدخلا وغطاء لتكريس تفويت السيادة الوطنية، وتركيز الهيمنة الامبريالية عبر القواعد العسكرية والتبعية الاقتصادية والسياسية.

ولذلك، فان المساهمة في "المسلسل الديموقراطي" بمنطق وسياسة ما يسمى بالاجماع الوطني، انما يجعل من هذا الاجماع اجماعا ضد الشعب، ومحاولة لضرب ارادته وسيادته. ولذلك أيضا، فان المشاركة في "المؤسسات التمثيلية" الخاضعة للحكم المطلق، انما هي تزكية لهذا الحكم، مهما كان حسن النية أو الاعتبارات التكتيكية، ومهما كانت التبريرات التي تجلى بطلان أهمها، كمثل حجة "تمتين الجبهة الداخلية" الوهمية، ما دام النظام المغربي قد بين بالملحوس أنه لا يريد سلوك سياسة غير سياسة المساومة حول القضية الوطنية، واستخدامها ورقة لجلب الدعم الامريكي لهياكله، والحفاظ على وجوده المهلهل.

غير أن المهزلة الانتخابية تجرى هذه المرة والخط التحريفي الدخيل على حركة التحرير الشعبية قد أفصح نهائيا عن عمالته وانتهازيته، وانجرافه مع الاجماع المشبوه الى غير رجعة.

وهنا لابد من القول أن من يرفض الديمقراطية داخل الاجهزة الحزبية وفي التعامل مع المناضلين، ويستعمل المناورة والتآمر بديلا عنها، لا يمكن أن يناضل من أجلها نضالا حقيقيا داخل المجتمع، وهذا ليس أمرا جديدا عند حفنة الانتهازيين المنتفعين الذين يريدون التسلط على تنظيمات الجماهير الشعبية، والتحدث باسمها زورا وبهتانا. وهنا لا ننسى ما كتبه الشهيد عمر بنجلون، عندما قال: "لقد تبين الى أي حد تتطلب المطالبة الديمقراطية في مسلسل الكفاح التحرري بعض الضرورات الملموسة، ابتداءً من الممارسة الديمقراطية داخل الحركات التقدمية نفسها".

لا بديل عن سيادة الشعب

ان النضال الديمقراطي الحقيقي لا يوقفه القمع ولا التزيف ولا العمالة، فلا حاجة للتأكيد على الطابع الفوقي والنخبوي "للاجماع"، الذي لا يشمل سوى نخبة سياسية تتولى إعادة انتاج مقومات الحكم المطلق وتجديدها سواء بالمساهمة المباشرة في أجهزة الدولة التنفيذية، أو من خلال تغليفها بالمظاهر الديمقراطية الشكلية عبر مؤسسات مزورة لا تعدو أن تكون مجرد أذيل لاجهزة الدولة المسخرة لخدمة مصالح الطبقة السائدة. أما الشعب المغربي، وحقه في فرض سيادته عبر مؤسسات تشريعية حقيقية، تخول له السيادة دون سواه، فان لا هدف "للاجماع" المذكور سوى تهميشه والتعامل مع جماهيره الواسعة كمجرد "رعايا"، يطلب منهم تزكية المؤسسات التابعة المذكورة، ويمنع عليهم منعا كليا حتى مجرد التفكير في مؤسسات بديلة، فما بالك بالنضال من أجلها...

هذا ما تعرضنا له في العدد السابق من خلال تحديد المنطلقات التي يركز عليها الخط الديمقراطي الحقيقي، ألا وهي:

١- طبيعة الحكم المطلق التي لم تتغير والتي تعادى الديمقراطية بالاساس، وتمنع قيام ولو مؤسسات ليبرالية بالمفهوم البورجوازي للكلمة.

٢- الهدف المعلن للانتخابات القادمة هو محاولة اضعاف الشرعية المفقودة شعبيا، ونيل التزكية لنفس الحكم المطلق.

٣- النضال الديمقراطي الحقيقي جزء من البرنامج الوطني التقدمي المستقل، الذي يعتمد الممارسة الجماهيرية اليومية من أجل انتزاع كافة الحقوق الديمقراطية، اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، ويتميز بذلك تمام التميز عن الخط الانتخابي الموسمي والنخبوي.

٤- الجبهة الوطنية الديمقراطية يجب أن تكون تجسيدا للنضال الديمقراطي، واطارا وحدويا لتحقيق أهدافه.

ما لا معنى للنضال الديمقراطي، ولا أفق له، الا ضمن التوجه الاستراتيجي الواضح الرامي الى تحقيق سيادة الشعب وتمكين مثليه الحقيقيين المنتخبين انتخابا نزيها، من رسم الاطار التشريعي الشعبي الاعلى الذي تنبثق منه كل المؤسسات والاجهزة التي يقرها الشعب بنفسه.

وهذا أيضا ما أعلنته وتبثته القوى التقدمية المناضلة في كفاحها من أجل الديمقراطية منذ فجر الاستقلال، كمكسب من مكاسب وعي الجماهير

واختياراتها - تلك المكاسب التي تسعى حاليا حفنة من الانتهازيين المتسلطين الى ضربها وتمييعها - وعبرت عنه العديد من المواقف والبيانات نذكر من بينها على سبيل الذكر لا الحصر، البيان الصادر عن اللجنة المركزية للاتحاد (٨ أكتوبر ١٩٧٢):

"يطالب الاتحاد الوطني من جديد بدعوة الشعب المغربي لانتخاب مجلس تأسيسي وتشريعي على أساس الاقتراع السري العام والمباشر من أجل تزويد البلاد بدستور حقيقي يجسم ارادة الجماهير ويضمن مراقبة الشعب لاجهزة الدولة ويحدد العلاقات بين مختلف السلطات، ويسطر الاطار العام الذي سيبشر فيه الشعب مهمة التغيير الجذري وتحضير شروط البناء الاشتراكي".

